

المؤشر العام يملك الزخم لتحقيق مزيد من الصعود.. وجيء الأرباح ليس مستبعداً

قطاع البتروكيماءويات يتفاعل مع تدشين خادم الحرمين الشريفين مشاريع بقيمة 54 مليار ريال



ستغزو «الراجحي» هازلوا يحتفلون بنمو الأرباح الرعوية بنسبة تفوق 8 بالمائة
انسار نمو الودائع الصرافية 4 بالمائة يخف مع تحسن أرباح الشركات السعودية

اعتقد أنه وبحسب قراءة الأسبوع الماضي، فإن الارتفاعات الصافية المؤشر للسوق السعودية خلال الأسبوع لم تكون مستبعدة، فيما عدا التحفيز الطيفي، غير المؤثر - الذي تكاملنا عنه ولم يحدث، إذ اختتم المؤشر العام تداولاته الشهادية بإنفاق آخر أسبوع فيه على ارتفاع بلغت سبتيه 7.8 بالمائة جاءت مصححة لزيادة في التحولات - وإن كانت بنسب متفقنة، مسحاة 35.4 مليار ريال، مقابل 34.1 مليار ريال للأسبوع الذي سبقه، ومن الواضح جداً أن مصرف «الراجحي» وشركة سايكال الذين صعدا بنسبة 10 و 16 بالمائة على التوالي، كان لهما الدور الأبرز في دعم حركة السوق الإيجابية خلال الأسبوع، لتجعله يرتفع منهاً تداولاته بعكس شهريه بلغت 19 بالأشعة، مقارة بـ 14 في الأشهر الماضية، وفيما يبدو أن شركة سايكال، وبقيادة القطاع التقويمي، تأتي في أخيراً بحدث تدشين خادم الحرمين الشريفين لمشاريع تزيد قيمتها على 54 مليار ريال في قطاع البتروكيماءويات والإنشاءات والكمبريات..(الخ)، بما لذلك

نمو الإقراض في العام 2010 ، اعتماداً على تحسن التوقعات بالنسبة للشركات، وعودة البنوك الدولية جزئياً إلى سوق دين الشركات السعودية، فأنا أعتقد أن الأمر غير وارد. فالازمة المالية العالمية ستكون مدورة المعر وشديدة التأثير جداً، وعليه فإن الرهان يقع على سرعة هيئة سوق الدين داخل السعودية لفرض التمويل الطويل الأجل بشكل خاص، فكما أن البنوك السعودية تحافظ في منح الائتمان للشركات وترغب «في التحرك نحو مستوى يقل كثيراً عن حد النسبة الزامية للقرض، مقابل الودائع البالغ حالياً 85 بليئة، فإن ذات الشيء يهدّد واقعاً اقتصادياً ملحاً بشكل أكبر على مؤسسات الإقراض الخارجية لا مناص منه، وحقيقة الأمر، فأني أعتقد - على المستوى الداخلي - بوجود

نظراً لارتفاعها بحالة اقتصادات الأسواق العالمية التي تعمل فيها، وليس بحالة الاقتصاد السعودي موضع البحث، وعليه فإن ذلك قد يشير إلى وجود تحسن ولو بالنظر إلى التوقعات المتواضعة لارتفاع الشركات، الأمر الذي أعتقد يؤكد الواقع الشاهد من خلال تناقص أرباح الشركات السعودية، ما يعني إشارات قد تتحققها به المتقدمة إلى حد مقبول، خصوصاً إذا ما سجلت انخفاضاً في الربع الأول 2009 (11.1 مليارات) بنسبة تقارب الـ 48 بالمائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لكن من خلال بروز ضوء من آخر النفق، فإن هذه الأرباح الجمعة تهدّد أفضلاً بمراحل بالمقارنة مع أرباح الربع الرابع من العام 2008 (7,4) مليارات، وذلك بعد أن فقدنا باس تبعد المحسنة التي تمت على ينفót مثل المخزون وغيرها، غير أنه وبالعودة إلى التقرير نفسه الذي توقف «حوث انتعاش متواضع في

وفي قراءة سريعة لا ذكره تقرير صادر من مجموعة ساما المالية في هذا الخصوص، حيث يتوقع «نمو الودائع سيواصل تباطؤه عند مستويات الـ 50 دولاراً، غير أنه وفي شأن ذيصلة بالغيرات الاجتماعية، فقد كشفت البيانات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي عن انحسار واضح في نمو إجمالي الودائع في البنوك السعودية (960,3) مليون ريال في أرباح الربع الأول من العام الجاري البالغة فوق 8 بالمائة.

وتم سوى بنسبة 4,2 بالمائة، مقارنة بنسوب نمو شهرية، وصلت إلى 22 بالمائة منتصف العام الماضي. من أحداث مهمة سوى توافق ارتفاع المؤشر من دلالة على أهمية هذه الصناعة استراتيجية، تأهيل من النظرة الإيجابية التي عادة تصاحب إنشاء مشاريع منخمة وسط أزمة عالمية طاحنة، ما يعكس استقراراً في الاقتصاد السعودي على الأقل بشكل مقارن، على صعيد آخر، فقد استمر ملوك مصر الراجحي في احتفالاتهم بمناسبة الندو المحققة في أرباح الربع الأول من العام الجارى البالغة فوق 8 بالمائة، وفما يبدو أن السوق بعد انتهاء الشركات من إعلان نتائج الأرباح، أصبح خالياً العام الماضي.



خالد المالك

تأثير مستقبلى مباشر على الافتتاح الحالى
نتيجة لضعف أسعار النفط. ليس لأنى أتوقع
ارتفاعها على المدى المنظور - كما أشرنا في
مقالات سابقة - بل لإيمانى أن الإشكالية
التي تحتاج إلى حل استراتيجي بنوى،
تتحمّل حول القدرة في فعل المفروقات
المالية المتحصلة من النفط، تتعكس على
النورة الاقتصادية داخل الاقتصاد، وذلك
بأى وسط عدم بروز الانسجام السريع فيما
بين من الأموال، وفقاً لأذىبيات اقتصادات
المالية العامة، وما بين استقبالها وفقاً لواقع
قطاع الأعمال الخاص على الأرض.

حسناً بالعودة لأسعار النفط، فإن أكثر ما
 سبق أن كتبته في مقالات سابقة حول هذه
 الجزئية تفصيلاً، سوى أن تماست الأسعار
 فوق مستويات 48 دولاراً للأسبوع الخامس
 على التوالي ربما - ولكن بدرجة ثقة عالية -
 يجعلنا نشاهد فجوة لسعر برميل النفط تزال
 افتتاح هذا الأسبوع باتجاه سعر 60 دولاراً
 للبرميل (مستوى 23,6 بالمائة وفقاً لتوالية
 الحسابية) وكان قد تماست ايجابياً
 الخميس اثر انخفاض مفاجئ في مخزونات
 البنزين الأمريكية، قبل بدء موسم السفر
 لقضاء العطلات الذي يزيد فيه الطلب، ومن
 الواضح أن أسواق الأسمم أصبحت تؤثر في
 أسواق النفط وفي حال «تحررها من التركيز»
 على أزمة انفلوتنزا الخنازير وأثرها على
 الاقتصاد العالمي، فسوف يتعكس ذلك إيجابياً
 على أسواق النفط. وقبلاً يخص قراءة حركة
 المؤشر العام خصوصاً من الجانب التقني، فإن
 بألوغ مناطق 5959 نقطة ما زال قائماً بجدارة،
 حيث ان المؤشر يملك الرخص لتحقيق ذلك،
 وبهذا احتفال حدوث حتى أرباح أمراً قاتماً
 مع تأكيد وجود دعم قوي عند مستويات
 5300 و 5479 ومن ثم 4893، ذلك كله مع
 افتراض بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة
 ومتمنيات لكم جديعاً بأسبوع موفق

